تغير أدوار المرأة وتطور المجتمع

**دكتورة/ ليلى عبد الوهاب**

شهد العقدان الأخيران حركة واسعة حول قضية تحرير المرأة وقد حاول العديد من الدراسات الاجتماعية الحديثة – التي بدأت بالتحديد في الستينات من هذا القرن فياوروبا وأمريكا – أن تعيد النظر في بعض المفاهيم التقليدية التي ظلت – فترات طويلة – تهيمن على التصورات والاتجاهات السائدة في علم الاجتماع التي اثرت تاثيراً بالغاً على توجيه البحوث في موضوع التميز بين ادوار الجنسين . بظهور هذه الدراسات والكتابات الحديثة في علم الاجتماع بدأت قضايا وموضوعات المرأة تخرج من ذلك المجال الضيق الذي ظلت حبيسة فيه لسنوات طويلة . وهو ميدان علم الاجتماع السري Sociology of family .

وأخذت تستقل تدريجياً حتى تبلورت أخيراً في ميدان وفرع جديد من علم الاجتماع يسمى علم اجتماع أدوار الجنسين Sociology sex roles وإذا سلمنا بأن هذا الاستقلال قد يساهم في تقديم فهم اكثر موضوعية للعديد من قضايا المرأة والتي أهمها التمييز بين أدوار الجنسين وتقسيم العمل بينهما ، فإن هذا الاستقلال لايعني أن دراسات وبحوث هذا الفرع الجديد قد تخلصت تماماً من تلك المنظورات التقليدية القديمة في تناول ودراسة ادوار الجنس ، ويمكننا أن نميز بين ثلاثة اتجاهات للبحوثوالدراسات حول أدوار الجنسين وأدوار المرأة على وجه الخصوص وسنعرض لهذه الاتجاهات الثلاثة كمدخل لطرح تصورنا الخاص عن دور المرأة في المجتمع .

**أولاً : الاتجاه الأول ( الاتجاه التقليدي ) :**

يؤكد هذا الاتجاه على ضرورة تقسيم العمل بين الجنسين بحيث تقوم المرأة بعملية الانجاب ورعاية الأسرة والأبناء أي أن دورها لايتعدى كونها زوجة وأم وربة بيت ، ويقوم الرجل بالعمل والانتماء والمشاركة في كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالمجتمع ، ويرى أصحاب هذا الاتجاه الذي دعم أساسه عالم الاجتماع الأمريكي (بارسونز) أن التقسيم بهذا الشكل هو عملية طبيعية Natural ووظيفية Functional في آنٍ واحد . فهي طبيعية بمعنى أن هناك خصائص بيولوجية لكل من الذكر والأنثى ، هي التي حددت الدور الاجتماعي الذي يجب أن يلعبه كل منهما في المجتمع . ويعنون بالوظيفية أن تقسيم العمل بين المرأة والرجل على هذا النحو من شأنه أن يدعم نظام الأسرة في المجتمع ويحقق قدراً من التوازن داخل البناء لاجتماعي ككل . ذلك البناء الذي يمثل نظام الأسرة أحد الأنساق الرئيسية فيه .ولكن تقسيم العمل بين الرجل والمرأة على النحو السابق لايقف في نظر أصحاب هذا الاتجاه عند تحديد وتوزيع الأدوار بين الجنسين ، وإنما يذهب إلى أبعد من ذلك حيث أنه يرى أن لكل دور محدد قيمة محدودة ، وتعكس لنا هذه القيمة وضع ومكانة صاحبه في المجتمع – وبناءً على ذلك فلا يجدمؤيد هذا الاتجاه أية غضاضة في أن تظل المرأة في وضع ومكانة أقل من تلك التي يحتلها الرجل فيالمجتمع، بل وتظل تابعاً ضعيفاً ومقهوراً يحتاج دوماً إلى حماية الرجل وسيطرته سواء كان هذا الرجل أباً أو أخاً أو زوجاً .

**ثانياً : الاتجاه الثاني ( الاتجاه المحافظ ) :**

يركز أصحاب هذا الاتجاه في دراستهم للمشكلة على العوامل الحضارية التي صاحبت التغيير الذي طرأ على أدوار الجنسين بوجه عام والمرأة على وجه الخصوص في ظل المجتمعات الصناعية . وانتشرت وذاعت عديد من الدراسات التي اهتمت بالمشكلة علي هذا المستوي ، كدراسات كوماروفسكيKomarovsky 1953،1964 ودراسة هارتلي Hartely سنة 1970 ، ودراسة لوباتا Lopata سنة 1971ودراسة روسي Rossi سنة 1964، وغيرها من الدراسات التي تأثرت إلي حد كبير بآراء وكتابات عالمي الإجتماع الأمريكيين ميرتون وزنانيكي . ويولي أصحاب هذا الإتجاه اهتماماً كبيراً لتأثير التطور العلمي والتكنولجي في المجتمعات الصناعية في شكل الأسرة وأدوار المرأة فيها . فنري مثلاً كومارفسكي وهارتلي Komarvsky , Hartely يركزان علي أن التغير الذي أصاب دور المرأة إنما هو نتيجة حتمية لتقلص دور المرأة في الأسرة . فمع نشأة ونمو المجتمعات الصناعية بدأت الأسر الكبيرة والممتدة – والتي كانت مسئولية المرأة فيها كبيرة في تربية ورعاية الأبناء - في الإختفاء وحلت محلها الأسر النووية . وأصبح الوقت الذي تبذله المرأة في رعاية وتربية الأبناء أقل. ونتيجة للتقدم الصناعي اصبح الوقت الذي تستغرقه المرأة وكذلك المهارة في الأعمال المنزلية غير ذي قيمة .

نخلص من هذا إلى أن التطور خلق لدى المرأة وقت فراغ أطول ومسئولية أقل مما أدى إلى ازدياد فرص التعليم والعمل بالنسبة لها . ويفسر علماء الاجتماع المتأثرون بهذا الاتجاه – وضع ومكانة المرأة المتميزين بقدر كبير من الدونية ، بوجود عدد من التناقضات الحضارية التي جاءت كنتيجة للتعارض الذي نشأ بين النموذج القديم لدور المرأة والنموذج الجديد ( الذي ظهر نتيجة للتطور الصناعي ) هذا التعارض أخذ يمارس دوراً أساسياً في المجتمع من خلال عملية التنشئة والتطبيع الاجتماعي .

**ثالثاً : الاتجاه الثالث (الاتجاه الراديكالي ) :**

يعتبر هذا الاتجاه حديثاً نسبياً في أوروبا وأمريكا .ولقد ظهر بالتحديد في أوائل الستينات من هذا القرن مع بداية ظهور حركات تحرير المرأة ، وأخذ في النمو والانتشار وبدأ يجتذب اهتمام العديد من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية وبالتحديد علم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا . وظهرت نتيجة ذلك العديد من الكتابات الراديكالية التي صدرت معظمها عن باحثين وعلماء من الإناث حتى أنه أطلق عليهم إسم النسوية الراديكالية Radical feminism .

ويُعد الاتجاه الراديكالي في واقع الأمر من الاتجاهات الرئيسية الجديرة بالنظر والاهتمام . وترجع أهميته إلى تلك الثورة التي أحدثتها معظم الكتابات والدراسات التي تناولت مشكلة المرأة سواء في نطاق علم الاجتماع أو حتى على مستوى الدعوة إلى تحرير المرأة من خلال الجماعات والحركات المنتشرة الآن في العالم . وعلى وجه الخصوص في أوروبا وأمريكا . ولقد ثارت الكتابات والدراسات على علم الاجتماع نفسه موجهة إليه عديدأ من الاتهامات ، أهمها :

1. نقص البيانات والدراسات التي تهتم بحياة ومشكلات النساء في المجتمع – ذلك النقص الذي يؤدي بالضرورة إلى عدم فهم المجتمعات فهماً صحيحاً ، حيث لايعرف إلا القليل عن نصف سكانها – وهم النساء .
2. ركزت العديد من الدراسات والبحوث التي أجريت على المرأة على المشكلات الاجتماعية والانحرافات التي تتسبب عن المرأة على حساب تناولها لتلك التي تعاني منها ، ومثال ذلك جناح الأحداث والتضخم السكاني وغيرها .
3. أكدت معظم الدراسات من جهة أخرى على تقسيم العمل بين الجنسين داخل الأسرة وعلى المشكلات التي تنشأ نتيجة التداخل بين أدوار المرأة في الأسرة وبين دورها كعاملة .
4. أبرزت الكتابات الراديكالية حقيقة تحيز علم الاجتماع على الأخص أوروبا وأمريكا – إلى جانب الرجل . وأشارت بعض الدراسات مثل دراسة بيرنارد 1973 أن علم الاجتماع الأمريكي بنظرياته المختلفة قد استخدم ليساند ويدعم قوة الرجل وليبز أيضاً عمليات التمييز والقهر الموجودة في تلك المجتمعات .

ونتيجة لهذه الاتهامات انطلقت معظم دراسات وكتابات أصحاب الاتجاه الراديكالي الحديث لتؤكد زيف وتحيز معظم الدراسات التقليدية ولتكشف لنا القناع عن المنطلق الأيديولوجي الذي كان وراء معظم هذه الدراسات .

ومن هنا جاء رفض معظم الدراسات الراديكالية لتلك المسلمات والافتراضات التي أقامت عليها البحوث والدراسات التقليدية – الأمريكية منها والغربية – أساساً لتقسيم العمل وتوزيع الأدوار بين الجنسين .هذا الأساس الذي ينطوي على عملية التمييز بين الجنسين بحيث تبقى القوة والسيادة في جانب الرجل مقابل الخضوع والتبعية من جانب المرأة .

ولهذا فإن اصحاب الاتجاه الراديكالي ، عندما نادوا بحرية المرأة وتخليصها من كافة أشكال الظلم والاستغلال الواقع عليها ، نادوا ايضاً بتحرير علم الاجتماع وتخليصه من كافة الاتجاهات التقليدية القديمة التي ظلت ولا تزال مهيمنة وموجهة لمعظم البحوث في موضوع الأدوار والعلاقات بين الجنسين .وبنظرة إلى الكتابات الراديكالية نستطيع أن نستخلص حقيقة اساسية هي أن هذه الكتابات في معظمها قد حاولت أن تقدم تفسيراً جديداً لعملية تقسيم العمل وتوزيع الأدوار والمكانات بين الرجل والمرأة .وعلى الرغم من أن هذه الكتابات تختلف فيما بينها في طريقة التفسير ، إلا أن أصحابها يجمعون على أن مسألة التمييز بين الجنسين هي في حقيقتها ليست مسألة طبيعية جاءت بحكم الاختلاف الفسيولوجي لكل من الذكر والأنثى ، ولكنها مسألة تاريخية نشأت وتطورت نتيجة لعديد من العوامل . فيرجعها البعض لأسباب وعوامل سياسية ، والبعض الأخر يرى أنها نتيجة لعوامل نفسية أو عوامل اقتصادية واجتماعية .وأخيراً هناك من حاولوا تفسير هذه المشكلة بعوامل حضارية .

وهنا لابد أن نتوقف عند أصحاب هذا الاتجاه لكي نميز منهم أولئك الذين حاولوا أن يقدموا تفسيراً ماركسياً قائماً على استعارة بعض المصطلحات أو على تحوير الأساس الذي تفسر به نشأة وتطور مسألة التمييز بين الرجل والمرأة وما ترتب عليه من استغلال وظلم نتيجة لنشأة وتطور الملكية الخاصة وما تعكسه من تناقضات طبقية وعلاقات انتاجية كشفت عن نفسها بجلاء من خلال نظام الأسرة في شكلها التسلطي ( الأبوي ) .

هذا الشكل الذي نشأ وتدعم في كنف المجتمعات الطبقية ، وكما نشرنا سلفاً فإن المحاولات التي قدمها بعض الراديكاليين النسويين Radical feminists وإن كانت قد استخدمت إطاراً ماركسياً إلا أنها جاءت متأثرة إلى حد كبير بالفكر الليبرالي . ويؤكد ذلك النقد الذي وجهه معظمهم لتفسير انجلز لموضوع التمييز بين أدوار الجنسين وعلاقة ذلك في التقدم الاقتصادي للمجتمع. وهو التفسير الذي ورد في دراسته الشهيرة عن أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة والذي يعتبر من الانجازات القيمة . فقد أدى إلى إعادة النظر في العديد من المفاهيم والافتراضات والمسلمات التي كانت سائدة وساعد أيضاً على تركيز الانتباه على العوامل الرئيسية وراء عمليات الاستغلال ( في أشكاله المختلفة كما تعكسها أنماط وعلاقات الانتاج الموجودة في المجتمعات الطبقية ) فقد بين انجلز في دراسته هذه كيف أن أوضاع المرأة وظروف القهر والاستغلال التي تعرضت لها قد ظهرت كنتيجة لتطورات معينة حدثت مع نشأة الملكية الخاصة والدولة والأسرة ولكي نوضح هذه النقطة لابد أن نعرض بإيجاز لأهم النقط التي يمكن أن نستخلصها من دراسة انجلز :

1. في النظام العشائري- وهو النظام الذي شهد أول تاريخ الإنسانية – كانت المرأة تقف جنباً إلى جنب مع الرجل في السعي من أجل القوت ، وقد اكتسبت بفضل الدور الحاسم الذي كانت تلعبه في الحياة من المزايا والحقوق مالم تشهده في كافة المراحل التاريخية اللاحقة . ومن هنا فقد أطلق على هذه المجتمعات " الأموية " نظراً لسيادة النظام الأموي الذي يمنح المرأة حق الوراثة ونسب الأبناء .
2. مع نمو وزيادة الانتاج نشأ أول شكل لتقسيم العمل ، وظهر نظام التبادل الذي أدى إلى نشأة الملكية الخاصة ، فشهد التاريخ الإنساني بذلك أول شكل من اشكال المجتمعات الطبقية ومع نشأة نظام تقسيم العمل بدأ دور الرجل يزداد أهمية ، فتولى الرجل الحكم سواء في داخل البيت أو خارجه ، وتجردت المرأة من كل الحقوق التي كانت تتمتع بها في ظل النظام العشائري ، وانحطت مكانتها وتحولت إلى مجرد إلى مجرد سلعة وأداة للمنفعة .
3. ومع تطور الأنظمة الطبقية ونشأة المجتمعات الإقطاعية والرأسمالية ونطور علاقات الانتاج القائمة على الاستغلال ، اكتسب الرجل المزيد من القوة والسيادة فيمقابل التبعية والخضوع الكاملين من جانب المرأة التي استبعدت من كافة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وحصرت نشاطاتها وامكانياتها وقدراتها الانتاجية والإنسانية في الحدود البيولوجية وهيعملية الانجاب .
4. إن تحرير المرأة من كل أشكال الاستغلال والعبودية لايمكن أن يتحقق إلا بتحرير المجتمع بأسره من صور الاستغلال المختلفة التي تشترك المرأة فيها مع كثير من الفئات الاجتماعية الأخرى ، وذلك لم يتم إلا بزوال الأنظمة الطبقية وقيام مجتمعات جديدة تخلو من كل أشكال التمييز والظلم والاستغلال ، ويدخل فيها الإنسان مع أخيه الإنسان – بصرف النظر عن جنسه ولونه أو سنه – في علاقات أسسها الحب والتعاون من أجل السعادة والرفاهية للمجتمع وبالطبع فإن هذه الصور الجديدة من العلاقات لن تظهر وتتحقق إلا في ظل النظام الاشتراكي .
5. في المجتمع الاشتراكي الذي تتحدد قيمة الفرد فيه بناءً على مشاركته في عملية الانتاج وعلى ما يقدمه من عمل – فإن السبيل الوحيد لتحسين أوضاع المرأة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل هو إعطاؤها الفرص الكاملة لكي تخرج عن ذلك الدور التقليدي لها في السرة وتشارك بفاعلية في النشاط المنتج للمجتمع .

 بعدهذا العرض لأهم النقاط التي ركزت عليها دراسة انجلز نستطيع أن نقف على أهم الخلافات بينه وبين من حاولوا أن يقدموا تفسيراً ماركسياً لمشكلة التمييز بين أدوار الجنسين . نكر على سبيل المثال دراسة كيت ميليت 1970 Kate Millet " السياسات الجنسية Sexual polities " فقد ركزت ميليت في دراستها على علاقات القوة الموجودة فيالمجتمعات الرأسمالية ومنها المجتمع الأمريكي على سبيل المثال . ولقد وصفت ميليت المجتمع الأمريكي بأنه مجتمع قائم على التسلط والقوة اللذين ينعكسان على الأسرة وعلى العلاقة بين الرجل والمرأة داخل هذه الأسرة ، وهو المجتمع الذي احتفظ بكافة أنواع النشاط الانساني للذكر وحصر دور المرأة فيالوظائف البيولوجية فقط ، فيري ميليت أنه لما كانت الأسرة هي الوسيط بين الفرد والمجتمع فهي تؤثر بطريقة قاطعة على الشخصية : قيمها واتجاهاتها . وتؤكد ميليت أن تغير الاتجاهات أكثر ضرورة من التحول في علاقات الانتاج. وهنا يبدو الفرق الجوهري بينها وبين انجلز ، فبينما يركز انجلز على ضرورة التغير في علاقات الانتاج للقضاء على التمييز بين الرجل والمرأة، تركز ميليت على أهمية التغير فيالبناء السيكولوجي للشخصية .

 وتحاول **فايرستون (1971)** فيدراسة أخرى بعنوان الجدل الجنسي" The Dialectic of sex " أن تفسير العوامل التي أدت إلى عملية التمييز بين الجنسين وتنهج في ذلك نفس النهج الذيسارت عليه ميليت . فاستخدمت النظرية المادية التاريخية ، مع تعديل الساس الجوهرى لبنائها عن طريق طرح بدائل لهذا الأساس ، وإذا كانت ميليت قد اعتبرت أن علاقات القوة وتأثيراتها المختلفة فيالبناءالسيكولوجي للشخصية هيالبديل عن علاقات الانتاج والملكية الخاصة فإن فايرستون تطرح بديلاً آخر – وهو ما أسمته بعلاقات الانجاب " Reproduction Relations" كأساس لتفسير عملية التمييز والقهر والتي تعرضت لها النساء. وهي تؤكد أن عملية الإنجاب قد لعبت دوراًأساسياً في تحديد دورومكانة المرأة في المجتمع .

 وترى أن حل التناقص القائم في العلاقة بين الرجل والمرأة وتحقيق المساواة بينهما سوف ينتهي عندما تستقل عملية الإنجاب تماماً عن كليهما ،وذلك بإحلال الإنجاب الصناعي

'' Artificial reproductions'' محل الإنجاب الطبيعي ، كما ترى أن مسألة اعتماد الطفل والأم كل منهما على الآخر سوف يقل عندما تقوم بعض الجماعات الصغيرة والمؤسسات بدور الرعاية والتربية بدلاً عن الأم ، وأخيراً تتصور فايرستون أن عملية تقسيم العمل بين الجنسين والتمييز بينهما سوف تنتهي بانتهاء الأساس البيولوجي الذي تقوم عليه الأسرة.

 والآن وبعد هذا العرض السابق لأهم الاتجاهات والتيارات التي اهتمت بقضية التمييز بين أدوار الجنسين –ودور المرأة على وجه الخصوص – نستطيع ان نطرح تصورنا الخاص لهذه المشكلة وهوتصور يقدم رؤيتنا للدور الذي يجب أن تلعبه المرأة في المجتمع ويتضمن ايضاً ردنا على الاتجاهات السابقة.

**أولاً :** ان مشكلة التمييز بين أدوار الجنسين وغيرها من القضايا والمشكلات التي تهتم بوضع ومكانة المرأة وبالدور الذييجب أن تلعبه في المجتمع لايمكن تناولها إلا في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية لواقع كل مجتمع .لذلك نستطيع أن نؤكد على أن وضع المرأة ودورها في المجتمعات الرأسمالية يختلف عنه في المجتمعات الاشتراكية ، وهو في المجتمعات النامية – التي يمثل مجتمعنا المصري أحد نماذجها – غيره في تلك المجتمعات .

**ثانياً :** إن عملية تقسيم العمل بين الجنسين والتمييز بينهما بحيث يقوم الرجل بالمشاركة في كافة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع ويبقى دور المرأة فقط محصوراً عند حدود الأسرة أي كونها زوجة وأماً وربة بيت وما يعكسه ذلك من علاقة يحتل فيها الرجل القوة والسيادة وتظل المرأة الطرف التابع والخاضع – مسألة لايمكن إرجاعها إلى العوامل البيولوجية أو للخصائص الفسيولوجية لكلٍ من الجنسين . ولكن الذي يحددها في المقام الأول هو شكل علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع وشكل الملكية فيه . ولقد قدم التاريخ إذاً الدليل على أن تقسيم العمل بين الرجل والمرأة وهو أول شكل من أشكال التقسيم الذي ظهر مع نشأة الملكية الخاصة في تلك المجتمعات، وأقدم مثالاً لأوضح فيه هذه النقطة .

لقد كان العبيد في يوم من الأيام أقوياء البنية ، ولكن هذا لم يعفهم من ان يظلوا عبيداً لسادة قد يكون من بينهم من هو ضعيف البنية. إذاً فالذي حدد علاقة القوة بين السادة والعبيد هنا ليست القوة أو الضعف البدني ولكن الذي حدده هو من يمتلك ومن لايمتلك

**ثالثاً :** إذا كان على أن تعمل وتكافح من أجل أن تتخلص من كل صور التمييزوالظلم التي تعرضت لها وما زالت تعاني منها ، ولكي تحقق ذاتيتها كإنسان فلا يمكن أن يحدث ذلك على غرار ما تنادي به جماعات تحرير المرأة المنتشرة في العالم – وعلى الأخص في أمريكا واوروبا الغربية – من دعاوى نحو مزيدمن التحرر الجنسيأو الثورة على الأسرة من خلال تخلي المرأة تماماً عن دورها فيها ، وعلى عملية الانجاب بالذات التي يرون أنها من أهم اسباب دنو شأن المرأة . فهذه الدعاوي في رأيي تضر بقضية تحرير المرأة أكثر مما تفيدها.فالتمييزبكافة أشكاله سواءكان قائماًعلى الجنس( الرجل والمرأة ) أو اللون (السودوالبيض) أوالعمر(الشباب والكبار)هو انعكاس للتناقضات الطبقية الناتجة عن علاقات الإنتاج الرأسمالية الموجودة في تلك المجتمعات .ولذلك فإن كفاح المرأة في تلك المجتمعات لابد أن يلتحم بكفاح الطبقة العاملة المستغلة من أجل احلال شكل جديد من العلاقات تختفي فيه كل صور التمييز والاستغلال بدلاً من أن يتخذ كفاحها مجرى فرعياً للصراع .

**رابعاً :** إذا كانت عملية التمييز بين الجنسين مرتبطة هذا الارتباط الوثيق بعمليات الصراع الطبقي والملكية الخاصة فهل هذه العملية سوف تحل بطريقة ميكانيكية بمجرد اختفاء عمليات الصراع الطبقي والملكية الخاصة فيظل الأنظمة الاشتراكية ، للإجابة على هذا التساؤل نستطيع أن نقول أن المجتمعات الاشتراكية وهيالتي تلتزم بالإيديولوجية الماركسية قد حاولت منذ البداية أن تدفع بالنساء لكي يشاركن فيقوة العمل بكامل ثقلهن ، ونستطيع أن نلمس هذه الحقيقة من نسبة مشاركة النساء فيقوة العمل التي تصل إلى ما يقارب النصف في هذه المجتمعات ، ومنها تشيكوسلوفاكيا على سبيل المثال حيث تصل النسبة إلى 48% ، إن مشاركة المرأة في قوة العمل من شأنها أن تؤثر على دور المرأة ووضعها في المجتمع لأنها ستحقق الآتي :

1. فرصة المشاركة الفعلية إلى جانب الرجل فيبناء وصنع وتقدم المجتمع .
2. سيحقق لها قدراً كبيراً من الاستقلال الاقتصادي ذلك الاستقلال الذبي سيساعد علي نشأة علاقة بينها وبين الرجل لا تقوم علي اعتماد وخضوع أحد الطرفين للآخر ، وتختفي فيها المصلحة الطبقية ، تقوم علي الحب والتعاون والمشاركة في صنع حياة أفضل .

 يمكننا هنا التوقف لحظة لكي نري ما إذا كانت هذه الصورة من العلاقة بين الرجل والمرأة قد تحققت في ظل الأنظمة الاشتراكية بفضل مشاركتها جنباً إلى جنب مع الرجل في قوة العمل أم أنها لم تحقق بعد ؟

 نستطيع ان نقرر في هذا الصيف أمراً هاماً يغيب عن بال معظم المحللين الذين يرون أن المرأة في المجتمعات الاشتراكية لم تتحقق لها الحرية والاستقلال المنشودان ، فبالرغم من مشاركتها الكبيرة في قوة العمل وفي النشاط المنتج للمجتمع إلا أنها لا تزال يقع على عاتقعا العبء الأكبر من الأعباء المنزلية ورعاية الأسرة. وقد حاول نورتزن دودج في دراسة أجراها عن النساء في الاقتصاد السوفيتي ( 1966) أن يؤكد ذلك التناقص الواضح في وضع المرأة تحت الأنظمة الاشتراكية . وقد غاب عن دودج كما غاب عن كثيرين غيره أنه إذا كانت الأنظمة الاشتراكية قد الستطاعت أن تغير الأساس المادي للعلاقة بين الرجل والمرأة فإن الجانب المعنوي من هذه العلاقة الذي يتمثل في القيم والأفكار والاتجاهات التي ظلت لأجيال وأجيال في ظل المجتمعات الطبقية السابقة على المجتمع الاشتراكي تلعب دوراً أساسياً في تزييف وعي كل طرف من أطراف العلاقة بطبيعة وجوده وبالدور الذي يجب أن يلعبه في المجتمع هذا الجانب المعنوى الذي يحتاج إلى وقت أطول لإحداث التغيير فيه لايزال يمارس تأثيره في ظل المجتمعات الاشتراكية .

 وإذا كان البعض يرى أن هذا التناقض سوف يختفى بمزيد من الممارسة والمشاركة للمرأة في كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلا أن هذا لايعفي تلك الأنظمة من مسؤوليتها نحو التصدي لهذه المشكلة عن طريق التزامها إلى جانب الإيديولوجية الماركسية بنظرية خاصة بالنساء تساعد على تخليص المجتمع من القيم والمفاهيم التقليدية القديمة ، وتزيد من وعي النساء لأهمية وجودهن الاجتماعي وبالدور الذي يجب أن يلعبنه في المجتمع حتى تتحقق المساواة الكاملة لجميع أفراده .

**خامساً :** بالنسبة للمجتمعات النامية والتي يمثل المجتمع المصري أحد نماذجها ، فإن وضع المرأة والدور الذي يجب أن تلعبه هو شئ وثيق الارتباط بظروف التخلف الاقتصادي والسياسي التي مر بها المجتمع المصري خلال تاريخه القديم والحديث على حدٍ سواء ، لذلك نستطيع أن نقول أن أي تقدم يمكن أن يحدث في وضع المرأة مرهون بتقدم وتطور هذا المجتمع .

ولكي أوضح هذه النقطة أستطيع أن أقول إن قضية المرأة في المجتمع المصري هي نفسها قضية التنمية ولا أقول جزء منها فمشكلة المرأة لاتنفصل بحال من الأحوال عن مشكلة الأمية ومشاكل الريف المصري والعمالة والتعليم والشباب والتشريع والصحة وغير ذلك من المشاكل التي لاتخص المرأة فقط ولكنه تخص المجتمع ككل نساءه ورجاله . وإذا أدركنا هذه الحقيقة الهامة نستطيع أن ندرك أيضاً أنه بدون استراتيجية واضحة ومحددة المعالم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري تعمل على ترشيد واستخدام كل الطاقات المادية والبشرية رجالاً ونساء بدون أي تمييز – وخاصة أن النساء يمثلن نصف الطاقة البشرية لهذا المجتمع – فإننا سنظل نتحدث عن كثير من المشاكل دون أي تحسن أو تقدم .

وأخيراً فإن تجارب الشعوب تدلنا على أنه بالعمل وبالعمل المنتج يستطيع المجتمع أن يتقدم ، ويستطيع الفرد فيه أن يحقق ذاتيته وإنسانيته بصرف النظر عن جنسه أو لونه .